

وجهات نظر سريعة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) – الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-2) من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي

معلومات أساسية

أثناء انعقاد الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-2)، سيدفع المندوبون قدماً بتطوير الاتفاقية باستخدام الوثيقة [UNEP/PP/INC.2/4](#) حول الاحتمالات الممكنة للعناصر ويستندون إليها في نقاشاتهم، كما سيقرون بشأن تفويض الوثائق التي سيجري تحضيرها ما بين الجلستين الثانية والثالثة للجنة، بالإضافة إلى أي شؤون أخرى يجب اتخاذها ما بين هاتين الجلستين.

رسائل أساسية من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات إلى الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية

لقد صرّحت غالبية عظمى من الدول الأعضاء والمجموعات المؤلفة من مختلف الدول الأعضاء التي قدمت وجهات نظرها حول عناصر اتفاقية المواد البلاستيكية (حوالي 74% من الطلبات المقدمة) بأنه ينبغي على اتفاقية المواد البلاستيكية أن تحمي صحة الإنسان، فيما دعت أكثر من نصف الطلبات (64%) إلى شكل ما من تدابير الرقابة على المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية.

فمن أجل أن تقوم اتفاقية المواد البلاستيكية بحماية صحة الإنسان والبيئة من أضرار المواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها، ينبغي أن تتناول الاتفاقية مسألة المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية. وبالتالي، تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بأن اتفاقية المواد البلاستيكية يجب أن تتضمن العناصر التالية:

- **حماية الصحة:** ينبغي أن تكون حماية صحة الإنسان والبيئة الهدف الرئيسي للاتفاقية ويجب أن تكون جزءاً متكاملاً من كافة تدابير الرقابة في الاتفاقية.
- **تقليل الإنتاج:** يجب أن تحقق الاتفاقية الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، مع التركيز على التقليل والوصول إلى الحد الأدنى أثناء تشجيع الابتكارات نحو مواد أكثر أماناً واستدامة. وفي حين تركز لجنة التفاوض الحكومية الدولية على إدارة النفايات، فإنه من الأولي أن تعطي الأولوية إلى تقليل توليد النفايات والتخلص من المواد البلاستيكية الراهنة بشكل سليم، بما في ذلك حظر إعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة.
- **حظر تجارة المواد البلاستيكية أو تقييدها:** من أجل تفادي الثغرات القانونية وتناول التجارة الدولية للمواد البلاستيكية في المراحل الأولية والمتوسطة واللاحقة، فإنه من الضروري ضمان أن يترافق حظر وتقييد إنتاج المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية واستخدامهما مع حظر وتقييد تجاري ما بين الدول الأطراف وكذلك بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف.
- **التمويل:** يجب أن تتضمن الاتفاقية آلية توفر تمويلاً جديداً إضافياً يمكن التنبؤ به ويكون مستداماً وملائماً لتطبيق الاتفاقية بحيث يشترط على قطاعات صناعات المواد الكيميائية والبتر وكيميائية أن تشارك في تمويل عمليات الوقاية والمعالجة المرتبطة بالتلوث والأضرار الصحية وغيرها من التكاليف المتعلقة بالتعرض السام للمواد المستخدمة في تلك القطاعات.
- **مبادئ أساسية رئيسية:** يجب أن تقدم مبادئ مثل مبدأ التحوط ومبدأ الملوث هو من يدفع وحقوق الإنسان الإرشادات لأحكام الاتفاقية كما ينبغي أن تقود تنفيذها وتفسيرها. على سبيل المثال، يجب تطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع من خلال مطالبة منتجي المواد البلاستيكية بتحمل تكاليف التلوث البلاستيكية بما في ذلك التلوث القديم. وكما هو الحال في معاهدة ستوكهولم، ينبغي إدراج مبدأ التحوط في تدابير الرقابة الخاصة بالمواد البلاستيكية من أجل ضمان إمكانية المضي قدماً بالعمل لحماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الخطرة دون الحاجة إلى يقين علمي كامل.

- **الضوابط الكيميائية:** يجب أن تتضمن الاتفاقية التزامات لضمان أن تكون المواد البلاستيكية التي تبقى في السوق خالية من المواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك البوليمرات الخطرة. يجب تحديد تلك المواد الكيميائية من خلال معايير تقوم على العلم، وتستند إلى المعايير التي جرى تحديدها سابقاً وفقاً للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مبدأ التحوط. يجب أن تتفادى الاتفاقية الأخطاء المرتكبة في أنظمة إدارة المواد الكيميائية السابقة من خلال تبني مقاربات قائمة على الصنف تهدف إلى التخلص التدريجي من المواد الكيميائية المتشابهة من حيث التركيب والخصائص.

وجهة نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات حول النتائج العامة للجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية

- يجب أن تتفق الدول على أهداف [ونطاق] الصك الملزم قانوناً، والتي تتضمن حماية صحة الإنسان والبيئة من كافة الانبعاثات والأضرار الناجمة عن دورة حياة المنتجات البلاستيكية، ومن عمليات الاستخراج إلى الإنتاج والتصميم والاستخدام والاستهلاك. كما يجب أن تتناول كافة مصادر التلوث البلاستيكي بحيث تغطي مواد التغطية والمنتجات والمواد الكيميائية والإضافات والمواد البلاستيكية الميكروية، وتقر بمخاطر المواد البلاستيكية على صحة الإنسان.
- يجب أن تعطي لجنة التفاوض الحكومية الدولية التفويض لرئيس اللجنة من أجل وضع مسودة أولية لنص الاتفاقية كي يتم مناقشتها في الجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.
- يجب أن تتضمن خطة لجنة التفاوض الحكومية الدولية عملاً تقوده البلدان فيما بين الجلسات بما في ذلك مجموعات العمل التي تناقش معايير تحديد قائمة المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المواد البلاستيكية والتي سيتم إدراجها في ملحق الاتفاقية، كما تقوم مجموعات العمل بتناول قضية تطبيق تمويل الاتفاقية وتحمل الشركات مسؤولية التلوث البلاستيكي.
- يجب أن يركز عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية وكذلك العمل ما بين الجلسات على التدابير الملزمة قانوناً. ويجب ترك المقاربات الطوعية المحتملة إلى نقاشات مستقبلية أو نقاشات ضمن مننديات أخرى.
- من أجل البناء على تقرير اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية في جلستها الأولى، فإنه يتوجب على تقرير اجتماعات الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية أن يعكس الانسياب الفعلي للاجتماع وأن يتضمن النقاشات الموضوعية التي تم إجراؤها، بما في ذلك مواقف البلدان والمراقبين بشأن القضايا الأساسية.

وجهات نظر بشأن الوثيقة "الخيارات المحتملة للعناصر نحو صك دولي ملزم قانوناً"

[\(UNEP/PP/INC.2/4\)](#)

تحتوي ورقة العناصر (UNEP/PP/INC.2/4) على خيارات بشأن عناصر الاتفاقية، بما في ذلك الأهداف والالتزامات الأساسية المحتملة. حيث تحتوي على إشارات متعددة إلى صحة الإنسان والمواد الكيميائية. تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أن الهدف المتمثل بحماية صحة الإنسان يعد هدفاً بالغ الأهمية وينبغي تضمينه في جميع إجراءات المراقبة، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق وتقييمها والتخلص التدريجي منها، بما في ذلك المونومرات والبوليمرات البلاستيكية.

الهدف (الأهداف)

سيشكل هدف الصك شأنًا بالغ الأهمية في توجيه التفسير. ففي ورقة العناصر (UNEP/PP/INC.2/4) تم تقديم ثلاثة خيارات حول أهداف الاتفاقية وتتمثل وجهة نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بأن صياغة الهدف وفقاً للفقرة 9(ب) تعكس بشكل أفضل الاحتياجات كما عبرت عنها البلدان: "حماية صحة الإنسان والبيئة من التأثيرات الضارة للتلوث البلاستيكي على امتداد دورة الحياة". ولكن سيكون من المفيد لو أشار الهدف إلى مبدأ التحوط، كما هو الحال في معاهدة ستوكهولم، بالإضافة إلى الحاجة إلى تخفيض إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها وانبعاثاتها.

التزام أساسي محتمل "التخلص التدريجي من البوليمرات البلاستيكية الأولية و/أو التقليل من توريدها والطلب عليها واستخدامها"

يعد تقليل إنتاج المواد البلاستيكية خطوة ضرورية نحو تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين. فيغية الوصول إلى تقليل كبير في إنتاج المواد البلاستيكية وتجارتها، يجب أن يتفق المندوبون على أن الاتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة قانوناً من أجل تتبع أنواع وأحجام البوليمرات البلاستيكية والمواد السلف والمواد الخام التي يتم تصنيعها واستيرادها وتصديرها وكذلك كميات وأنواع المواد الكيميائية المستخدمة في الإنتاج، وذلك من خلال متطلبات الشفافية والإبلاغ. يجب التوافق على تقليل مستهدف ملزم قانوناً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعطي استراتيجيات تقليل إنتاج المواد البلاستيكية الأولوية لتقليل المواد الكيميائية المحتوية على مواد كيميائية سامة والقضاء عليها (بما في ذلك المونومرات والبوليمرات السامة).

يقترح هذا القسم من الوثيقة أن التقليل من استخدام البوليمرات البلاستيكية الأولية وزيادة استخدام المواد المعاد تدويرها سيكون شأناً مفيداً مع عودة كمية أكبر للمواد البلاستيكية إلى الاقتصاد على شكل "مواد بلاستيكية ثانوية". ولكن لم يتم الإقرار بسلبات هذا السيناريو. فقد أظهرت دراسات علمية مستقلة مراراً وتكراراً أن المواد البلاستيكية المعاد تدويرها تحتوي على مواد كيميائية تضر بصحة الإنسان والبيئة. ومن شأن إعادة التدوير أن يدمج أو يركز مواد كيميائية خطيرة من مواد بلاستيكية متعددة ويشكل مواد خطيرة جديدة ينتهي المطاف بها جميعاً في المنتج البلاستيكي المعاد تدويره، مما يؤدي بدوره إلى تعرض المستهلكين لها. كما يتعرض العمال في قطاع إعادة التدوير إلى مواد كيميائية سامة وتلوث مجتمعاتهم المحلية بالمواد الكيميائية الموجودة في المواد البلاستيكية. تؤدي بعض تقنيات إعادة التدوير إلى تشكيل مجاري ضخمة من النفايات السامة والتي يمكن بدورها أن تشكل مخاطر بيئية وصحية. لذلك فمن الأهمية بمكان أن يتفق المندوبون على أنه يجب التخلص التدريجي من المواد الكيميائية الخطرة الموجودة في المواد البلاستيكية كما يجب حظر إعادة تدوير المواد البلاستيكية المحتوية على مواد كيميائية خطيرة لأنه ينبغي أن تكون غير مقبولة في اقتصاد دائري آمن وخالٍ من السموم.

التزام أساسي محتمل "حظر و/أو التخلص التدريجي من و/أو التقليل من إنتاج المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق واستهلاكها واستخدامها"

تعكس ورقة العناصر وجهة النظر التي قدمتها العديد من البلدان بشأن الحاجة إلى وضع حظر وقيد وإجراء تخلص تدريجي فيما يخص إنتاج المواد الكيميائية الخطرة واستخدامها وتجارتها، بما في ذلك البوليمرات. يجب أن يضمن المندوبون أن تكون اللغة في الورقة حول تدابير الرقابة للمواد الكيميائية معززة وأن تكون الاعتبارات الخاصة بتأثيرات المواد الكيميائية الخطرة حاضرة أيضاً في تدابير الرقابة الأخرى ذات الصلة مثل الأحكام بشأن الاقتصاد الدائري والانبعاثات والمواد البلاستيكية الميكروية. فبالاستفادة من أوجه القصور في المقاربات الراهنة، يتوجب أن يكون الهدف هو وضع مقاربة كيميائية تستند إلى الصنف عوضاً عن السعي إلى تطبيق معايير تستند إلى كل مادة كيميائية على حدا.

كما تقدم ورقة العناصر مقترحات بشأن تدابير الشفافية. ينبغي على المندوبين الاحتفاظ باللغة المقترحة بشأن تدابير الشفافية اللازمة لتحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق والتخلص التدريجي منها وذلك على امتداد سلسلة القيم واستناداً إلى مقاربة منسقة عالمياً. ويتضمن هذا تتبع أنواع المواد الكيميائية والبوليمرات وأحجامها، بالإضافة إلى توفير شفافية شاملة على امتداد سلاسل الإمداد.

يتوجب على البلدان في الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تعمل لأجل وضع المعايير والآليات اللازمة لتحديد المواد الكيميائية السامة والتخلص التدريجي منها (بما في ذلك المونومرات والبوليمرات) المستخدمة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية. وبالبناء على خبرات المكتسبة من معاهدة ستوكهولم، ينبغي على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تنشأ "مجموعة خبراء المعايير" لتبدأ بالعمل ما بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية على المعايير اللازمة لتحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق دون استباق نتائج المفاوضات ونتائج المسودة الأولية التي سيتم تحضيرها للجنة التفاوض الحكومية الدولية في نسختها الثالثة.

التزام أساسي محتمل: "تقليل المواد البلاستيكية الميكروية"

تقترح ورقة العناصر تدابيراً لكل من الانبعاثات المتعمدة وغير المتعمدة الناجمة عن المواد البلاستيكية الميكروية. أثناء مناقشة تدابير المراقبة هذه، وعندما لا يمكن القضاء على الانبعاثات بشكل كامل أمراً ممكناً، فإنه يتوجب على المندوبين ضمان ألا تكون المواد التي تمتلك إمكانية عالية لتوليد المواد البلاستيكية الميكروية مصنوعة من البوليمرات والمواد الكيميائية التي تعد خطيرة وسامة بالنسبة إلى صحة الإنسان والبيئة.

التزام أساسي محتمل: "تعزيز إدارة النفايات"

يجب أن ينصب تركيز لجنة التفاوض الحكومية الدولية فيما يخص إدارة النفايات على التقليل من توليد النفايات البلاستيكية والتخلص السليم من المواد البلاستيكية الراهنة. تشدد ورقة العناصر على قائمة طويلة من التدابير المحتملة لزيادة كميات المواد البلاستيكية التي يجري إعادة تدويرها. يجب أن يقوم المندوبون بتضمين حظر على كافة أشكال إعادة تدوير المواد البلاستيكية المحتوية على مواد كيميائية خطيرة ضمن تدبير المراقبة هذا وبما يشابه الحظر الذي تفرضه معاهدة ستوكهولم على إعادة تدوير النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة.

علاوة على ذلك، يجب ألا يسمح المندوبون بزيادة تجارة المواد البلاستيكية، وخاصة مع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط كما هو مقترح في تدبير الرقابة هذا. تقترح ورقة العناصر استخدام مسؤولية المنتج الممتدة (EPR) كأداة لزيادة إعادة تدوير المواد البلاستيكية. وعلى المقلب الآخر، يجب استخدام مسؤولية المنتج الممتدة كأداة للتقليل من إنتاج المنتجات البلاستيكية ولضمان أن يتحمل المنتجون التكلفة الاجتماعية للتلوث البلاستيكي.

وكما جرى التأكيد عليه في ورقة العناصر، يجب أن يعطي المندوبون الأولوية إلى سياسات سليمة بيئياً لنهاية حياة النفايات مع التركيز على أفضل التقنيات المتاحة مثل استراتيجيات صفر نفايات وتقنيات القائمة على عدم الاحتراق. فبغية تجنب إنتاج وانبعاث انبعاثات سامة من إدارة النفايات البلاستيكية، يجب أن تتفادى السياسات الممارسات الخطرة التالية: الإحراق المفتوح، والإحراق، والإحراق المشترك في محطات الطاقة التي تعمل على الفحم وعمليات تحويل النفايات إلى طاقة، والعمليات المشتركة في الأفران الاسمنتية، وإعادة التدوير الكيميائية.

التزام أساسي محتمل: تعزيز التصميم لتحقيق الاقتصاد الدائري

إن المواد الكيميائية الخطرة الموجودة في المواد البلاستيكية تجعل تلك المواد البلاستيكية غير مستدامة وغير مناسبة لاقتصاد دائري. وبما أن التفويض يؤكد على أهمية تعزيز التصميم المستدام، فينبغي على الاتفاقية ضمان أن يتم القضاء على استخدام مواد كيميائية خطيرة في إنتاج المواد البلاستيكية والمواد البلاستيكية، وألا يتم إعادة تدوير المواد البلاستيكية المحتوية على مواد كيميائية خطيرة (أي المواد البلاستيكية غير الدائرية). يجب أن يشير المندوبون بشكل محدد إلى أهمية القضاء على المواد الكيميائية السامة أثناء تصميم المواد البلاستيكية من أجل الانتقال إلى اقتصاد دائري. يجب أن تكون إزالة السموم من دورة حياة المواد البلاستيكية الحجر الأساس في تطبيق مقاربات الاقتصاد الدائري وتشكيل دورات للمواد لا تعد خطرة على صحة الإنسان أو البيئة. كما ينبغي أن تتضمن معايير التصميم المنسقة للمواد والمنتجات البلاستيكية أحكاماً بخصوص المواد الكيميائية. علاوة على ذلك، يجب أن يحدد المندوبون بأن أي أحكام مرتبطة بمحتوى معاد تدويره يجب أن يسمح بها فقط للمواد البلاستيكية التي يمكن ضمان خلوها من المواد الكيميائية الخطرة.

التزام أساسي محتمل: تعزيز استخدام البدائل الآمنة والمستدامة

عند مناقشة تدابير تعزيز البدائل المستدامة للمواد البلاستيكية، مثل المواد البلاستيكية التي تتفكك بيولوجياً وتلك التي يمكن تحويلها إلى سماد، يجب أن يسترشد المندوبون بمقاربة علمية. فقد أظهرت الدراسات أن المواد المصنوعة من مواد بلاستيكية بيولوجية أو مواد بلاستيكية تتفكك بيولوجياً تمتلك خصائص سامة مشابهة للمواد البلاستيكية التقليدية. ¹³ وبالتالي يجب على المندوبين تقادي تقديم أحكام تسمح بالانتقال من المواد البلاستيكية القائمة على الوقود الأحفوري والتي تضر بصحة الإنسان والبيئة إلى مواد بلاستيكية بيولوجية تمتلك تأثيرات مشابهة.

التزام أساسي محتمل: حماية صحة الإنسان من التأثيرات الضارة للتلوث البلاستيكي

تتضمن ورقة العناصر حكماً محتملاً بشأن حماية صحة الإنسان من التأثيرات الضارة للتلوث البلاستيكي والتي تتضمن كافة الانبعاثات والتأثيرات الضارة على امتداد دورة الحياة. ولكن تعد تدابير الرقابة المقترحة ضعيفة وغير فعالة. ينبغي اعتبار الصحة قضية تتقاطع مع القضايا الأخرى وينبغي معالجتها في كافة تدابير الرقابة في الاتفاقية. فقد تبين من خلال الخبرة

الحاصلة من المادة 16 في اتفاقية ميناماتا أن وجود مادة مخصصة بشأن "الجوانب الصحية" لا يعد أمراً فعالاً إلا إذا جرى أخذها بعين الاعتبار في كافة تدابير الرقابة.

التزام أساسي محتمل: معالجة التلوث البلاستيكي الراهن

تقترح ورقة العناصر إنشاء تدابير رقابة لمعالجة التلوث البلاستيكي والمخزونات البلاستيكية الراهنين. يجب أن يقوم المندوبون بتضمين آلية لحشد التمويل وجمعه بغية معالجة التلوث قديم العهد، على سبيل المثال "صندوق التلوث البلاستيكي قديم العهد" يتكون من مساهمات من القطاعات التي أنتجت المواد التي يتشكل منها التلوث قديم العهد. يمكن لاتفاقية المواد البلاستيكية أن تمشي على خطا مقارنة معاهدة ستوكهولم في معالجة مخزونات مبيدات الآفات المتهاكلة والتي تُشرك القطاعات ذات الصلة من أجل تمويل أنشطة معالجة المواقع الملوثة بمبيدات الآفات والنقاط الساخنة. يجب أن تتبع تقنيات معالجة المواقع الملوثة بالنفايات البلاستيكية أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (BAP) مثل التقنيات القائمة على عدم الاحتراق.

التنسيق ما بين معاهدات بازل وروتterdam وستوكهولم وما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى

يشير قرار جمعية الأمم المتحدة في البيئة 14/5، والذي يعطي التفويض إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية، إلى أهمية تفادي التهديدات على صحة الإنسان والبيئة الناجمة عن المواد البلاستيكية السامة ويدعو إلى التنسيق مع معاهدات بازل وروتterdam وستوكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). وبالتالي، يجب أن يأخذ المندوبون في عين الاعتبار أثناء نقاشاتهم بشأن تدابير الرقابة كيفية سد الثغرات في الاتفاقات البيئية متعدد الأطراف الراهنة فيما يخص المواد الكيميائية والنفايات وكيفية تفادي التكرار. يمكن أن يتضمن ذلك:

- ضمان أن يتم تحديد الملوثات العضوية الثابتة المستخدمة في المواد البلاستيكية وإعطاؤها الأولوية كي يجري التخلص التدريجي منها.
- ضمان إعطاء الأولوية لأحكام الشفافية الخاصة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق الموجودة في المواد البلاستيكية استناداً إلى الخصائص الخطرة التطبيقية بحيث يصبح بالإمكان تحديد المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة، بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة، والتخلص منها بشكل آمن.
- ضمان الشفافية في كافة جوانب إدارة النفايات البلاستيكية، بما في ذلك توليد النفايات وإدارة النفايات، نظراً لأن الشفافية وفقاً لمعاهدة بازل لا تعد ذات صلة باستثناء الحركات العابرة للحدود.

وسائل التطبيق

يجب أن تؤسس البلدان صندوقاً مخصصاً متعدد الأطراف للمواد البلاستيكية (أو عدة صناديق) وذلك من خلال الصك الجديد بحيث تساهم الدول الأعضاء وغيرها من مصادر التمويل في تمويل الدعم. تعاني مجموعة المواد الكيميائية والنفايات من نقص التمويل بشكل كبير، وعلى الرغم من التعويض الكبير من مرفق البيئة العالمي للفترة الممتدة ما بين عامي 2022 و2026، لا يزال التمويل غير كافٍ لتغطية تطبيق الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الراهنة. ⁱⁱⁱ فبغية ضمان التمويل اللازم لتطبيق معاهدة المواد البلاستيكية على النحو الواجب فإنه من الضروري إنشاء صندوق متعدد الأطراف يمتلك تمويلاً كافياً ويمكن توقعه مخصص لاتفاقية المواد البلاستيكية وغيرها من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات. لقد تم الإقرار بالتلوث على أنه كارثة على مستوى الكوكب، ولكن على عكس قضيتي المناخ والتنوع البيولوجي، فإن التلوث لا يمتلك تمويلاً خاصاً به من أجل تطبيق التدابير اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أشارت العديد من الدول الأعضاء، فإن مبدأ الملوث هو من يدفع يجب أن يكون أحد المبادئ الأساسية للمعاهدة. كما يجب تجديد تمويل الصندوق، جزئياً على الأقل، من خلال التمويل القادم من قطاعات صناعات المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية وغيرها من الصناعات ذات الصلة وذلك من خلال الرسوم والضرائب ومخططات مسؤولية المنتج الممتدة التي تضمن استيعاب التكاليف داخلياً.

سيحتاج التطبيق المتين إلى أنشطة تمكينية يتم دعمها مالياً تعد مطلوبة لتطبيق الالتزامات بموجب المعاهدة. ستتطلب الأنشطة التمكينية تلك دعماً مالياً من أجل، وعلى سبيل المثال، بناء المقدرات والمراقبة والإبلاغ ومشاركة أصحاب الشأن.

معلومات إضافية:

- [الموقع الإلكتروني للجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية](#)
- ملاحظة خاصة بالسيناريو
- [معاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم \(2023\). الحوكمة العالمية للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المرتبطة بها. الأمانة العامة لمعاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جينيف. كارين راوبينهايمر ونيكو أورهو:](#)
- [UNEP/PP/INC.2/4 الخيارات المحتملة للعناصر نحول صك دولي ملزم قانوناً](#)
- [برنامج الأمم المتحدة للبيئة \(2023\)، المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية – تقرير تقني](#)
- [الموقع المصغر للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات](#)

ⁱ أجرى الحسابات كل من CIEL و EIA

ⁱⁱ Lisa Zimmermann, Andrea Dombrowski, Carolin Völker, Martin Wagner, Are bioplastics and plant-based materials safer than conventional plastics? In vitro toxicity and chemical composition, Environment International, Volume 145, 2020, <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0160412020320213>

ⁱⁱⁱ على سبيل المثال، من المقدر أن الأمر سيكلف نحو 2.39 مليار دولار أمريكي للتخلص من مخزونات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB) بحلول عام 2028 وفقاً لمعاهدة ستوكهولم، في حين جرى تخصيص 406 مليون دولار أمريكي فقط من أجل تطبيق معاهدة ستوكهولم للفترة الممتدة ما بين عام 2022 و 2026.